مقدمة

بحصول الدول النامية على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، بدت قضية التنمية وكأنها أكثر القضايا إثارة للجدل وموضعاً للاهتمام . فلقد وجدت هذه الدول نفسها فى مواجهة تحديات بالغة الصعوبة ، بعضها يتصل بالنظام الدولى الجديد ، والبعض الآخر يتعلق بطبيعة البناءات الاجتماعية التى ورثتها هذه الدول من القوى الاستعمارية الأوربية . ولقد زاد هذا الموقف صعوبة ذلك التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين هذه الدول النامية من ناحية ، والدول المتقدمة من ناحية أخرى .وأحد النتائج المترتبة على ذلك أن بدأ العلماء الاجتماعيون فى تحليل ظاهرة التفاوت الدولى والوقوف علىأسباب تخلف دول العالم الثالث ، ورسم الاستراتيجيات الملائمة لتنميتها . إذ نجد علماء الاقتصاد يهتمون بدراسة التنمية الاقتصادية وأساليبها بهدف التعرف على امكانية تنمية هذه الدول تنمية ذاتية . أما علماء الاجتماع فإنهم يسعون إلى التعرف على معالم البناءات الاجتماعية الجديدة التى بدأت تشهدها هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال السياسى . وأخيراً نجد علماء السياسة يحاولون دراسة الإيديولوجيات والمعتقدات السياسية بهدف التعرف على التأثير الذى يمكن أن تلعبه فى دفع عملية التنمية .

وبفضل هذه الاهتمامات المتنوعة ظهر مفهوم « التنمية » بوصفه أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف بتبنيها لخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة . ولقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنى هذا المفهوم . فالبعض يذهب إلى أن التنمية هى عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث . وبهذا المعنى فالمجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعى الواسع النطاق ، والتحضر ، والتعليم ، والحراك الاجتماعى ، فضلا عن التواحدات الشعبية مع التاريخ والمنطقة والكيان القومى . بعبارة أخرى فإن التنمية تفترض توافر بعض الخصائص منها : الدينامية ، والتغير ، والتصنيع ، والاستقلال ، والتأثير ، والقوة ، والوحدة الداخلية . وبغض النظر عن مدى صدق هذا التعريف (الذى يعد واحدا من التعريفات العديدة للتنمية) ، إلا أنه يشير إلى حقيقة أساسية هى ، أن التنمية عملية معقدة شاملة تضم فيما تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية . تلك حقيقة أساسية يتعين أخذها فى الاعتبار سواء كنا بصدد إقامة تصور عام

لظاهرة التخلف أو تحديد دقيق لاستراتيجية التنمية .

وتمثل هذه الحقيقة الركيزة الأساسية لهذا الكتاب . ففى الفصل الأول نجد تحليلاً نقدياً لاتجاهات علم الاجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية ، حيث يتناول ستة اتجاهات رئيسية هى : اتجاه النماذج والمؤشرات ، والاتجاه التطورى المحدث ، والاتجاه الانتشارى ، والاتجاه السيكولوجى أو السلوكى ، واتجاه المكانة الدولية ، والاتجاه الماركسى الجديد . ويستند هذا التحليل النقدى إلى محكين أساسيين هما : قدرة هذه الاتجاهات النظرية على تفسير تاريخ الدول النامية وحاضرها ، ومدى نجاحها فى مساعدة هذه الدول على تحقيق التقدم . وفضلا عن ذلك نجد التحليل الذى يتضمنه هذا الفصل ينطلق من الاتجاه التاريخى البنائى فى فهم مشكلات الدول النامية وكيفية مواجهتها . أما الفصل الثانى فيتناول قضية التنمية بين النظرية والممارسة من خلال تحليل شامل للآراء والنظريات التى ظهرت خلال العقدين الماضيين حول تنمية دول العالم الثالث . كما يتضمن هذا الفصل تقييما عاما لسياسات ومشروعات التنمية التى تقوم بتنفيذها الدول النامية سواء بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية أو بالاعتماد على المساعدات الخارجية (سواء أكانت من الدول المتقدمة أم من الهيئات الدولية) . كذلك نجد توضيحاً للقضايا والافتراضات الأساسية الكامنة وراء هذه السياسات والمشروعات ، ذلك أن الوضوح الفكرى أمر ضرورى بالنسبة لمشروعات التنمية فى دول العالم الثالث . ويطرح هذا الفصل أخيرًا احتمالات التنمية فى هذه الدول ، مقيما برامج الإصلاح التى تنفذها ، محللا المحاولات الثورية التى ظهرت فى قليل منها لمواجهة التخلف .

وفى الفصل الثالث نجد تحليلا مستفيضا للعلاقة التاريخية بين الإمبريالية والتخلف فى ضوء النظرية الماركسية ومراجعاتها المختلفة . كذلك يتضمن هذا الفصل إشارات نقدية لبعض النظريات غير الأوربية التى تناولت الإمبريالية . ولقد استخدمنا بعد ذلك حالة التصنيع فى الدول النامية لإبراز العلاقة (التاريخية والمعاصرة) بين الإمبريالية والتخلف . أما الفصل الرابع فيختص بمناقشة العلاقات الدولية وظاهرة التخلف ، حيث يتناول العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية من ناحية وأوربا وأفريقيا من ناحية أخرى . وتمثل هذه المناقشة امتدادا للتحليل الذى تضمنه الفصل السابق خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الإمبريالية والتخلف .

أما الفصل الخامس والأخير فيمثل دراسة شاملة للقرية فى الدول النامية . وتمثل هذه الدراسة تحليلا نقديًا لبعض اتجاهات التغير الاجتماعى كما تبدو فى كتابات العلماء الاجتماعيين الذين اهتموا بتسجيل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تعرضت لها قرى الدول النامية خلال العقود القليلة

الماضية . ومثل هذا التحليل ضرورى إذا ما أردنا الوصول إلى أحكام وتعميمات صادقة . وعلى الرغم من الصعوبات النظرية والمنهجية التى قد تواجه مثل هذه الدراسة ، إلا أننا قد ركزنا على عدد من القضايا والمشكلات الهامة . من ذلك – مثلا – تغلغل الاقتصاد النقدى فى قرى الدول النامية وما يمكن أن يحدثه من تغيرات اجتماعية واسعة ، والتأثيرات المختلفة التى تمارسها المراكز الحضرية على القرى ، والتغيرات المختلفة الناجمة عن مشروعات الإصلاح الزراعى ، والنتائج التى حققتها مشروعات « التنمية الريفية » فى قرى الدول النامية ، وأخيرًا الحركات الاجتماعية والسياسية التى قام بها فلاحو الدول النامية خلال القرن العشرين . وفضلا عن ذلك فالدراسة تثير طائفة من القضايا والتساؤلات الجديرة بمزيد من التحليل والتأمل .

وفى ختام هذه المقدمة أتوجه بالشكر لكل من أسهم فى ظهور هذا الكتاب على النحو الذى يبدو عليه وأخص بالذكر زميلى وصديقى الدكتور محمد الجوهرى الذى شجعنى على نشر هذا الكتاب . كما أتوجه بالشكر إلى السيد/محمد عبد النبى على تفضله بمراجعة بروفات طباعة الكتاب . وفوق كل ذلك أشعر بدين كبير لطلابى الذين تلقوا على يدى محاضرات فى التنمية والتخلف على مدى عشر سنوات . لقد أسهمت مناقشاتهم معى فى تنقيح بعض أفكارى وتعديلها كلما كان ذلك ضروريا . إلى كل هؤلاء أتقدم بالشكر الجزيل ، وأرجو أن يحظى هذا الكتاب بالاهتمام الذى يتناسب مع الجهد الذى بذل فيه .

القاهرة فى ٢٣/ ٧/ ١٩٨٠ .

السيد الحسينى